الأمم المتحدة S/2020/582

مجلس الأمن

Distr.: General
26 June 2020
Arabic
Original: English/French

رسالة مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر، والمدير التنفيذي لمنظمة التمكين المجتمعي من أجل التقدم، إدموند ياكاني، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وإندونيسيا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفرنسا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان، التي عقدت يوم الثلاثاء 23 حزيران/يونيه 2020.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) نيكولا **دو ريفيير**
رئيس مجلس الأمن

060820 300620 20-08478 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، ديفيد شيرر

أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لموافاته بمعلومات عن الحالة في جنوب السودان.

وأود أن أبدأ بالتسليم بالدمار الذي سببه مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لشعوب واقتصادات جميع الدول الأعضاء والأمم في جميع أنحاء العالم. فهذه أوقات صعبة فعلا.

وقد بدأت بعض البلدان التي تضررت مبكرا في الخروج من الأزمة. غير أن التأثير الكامل ما زال في بدايته في غيرها من البلدان. وجنوب السودان واحد من تلك البلدان. فعلى الرغم من أن حالاته المسجلة الـ 900 1 تبدو منخفضة، تحجب محدودية الفحص، فضلا عن الوصم الاجتماعي، الحجم الحقيقي لانتشار الفيروس. والترياق الوحيد لـــــكوفيد-19 هو الوقاية. وظلت التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة، التي تسترشد بتوجيهات منظمة الصحة العالمية، تعمم باستمرار من خلال حملات في جميع أنحاء البلد، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب الســـودان. غير أن الالتزام بهذه التدابير يظل غير مكتمل، على الرغم من الوعي الواســـع النطاق. فعدد قليل من الناس يلتزم بالانعزال المنزلي. والحاجة إلى كســب العيش تعني أن ســلوك الناس يظل من دون تغيير؛ فعدم العمل اليوم يعني انعدام قوت يوم غد.

إن أكبر مخاوفنا فيما يتعلق بكوفيد-19 هو تأثيره المحتمل على النظام الصحي الضعيف أصلا. فانقطاع التطعيمات أو خدمات صـــحة الأم أو العلاج الروتيني للأمراض القابلة للشـــفاء، مثل الملاريا والإســـهال والالتهاب الرئوي، ســـيؤدي إلى زيادة مدمرة في الوفيات – التي من المرجح أن تكون أكبر من الخســـائر المتوقعة في الأرواح من جراء كوفيد-19. وذلك هو الدرس الذي يجب أن نتعلمه من إيبولا في غرب أفريقيا، عندما توفي 000 11 شخص من الفيروس غير أن العديد منهم ماتوا بسبب مشاكل صحية يمكن الوقاية منها تماما.

ومن الضروري أن يكون لدى العاملين الصحيين معدات حماية شخصية، للإبقاء على العيادات مفتوحة. فقد أصيب بالفعل 86 من العاملين في الحقل الصحي. ومعدات الحماية الشخصية غير متوفرة، والعاملون الصحيون خائفون. وفي الوقت نفسه، لا يزالون لا يقبضون مرتباتهم.

ويتوقع الخبراء أن تبلغ الجائحة ذروتها في تموز/يوليه أو آب/أغسطس. وبالنسبة لمن يشتد عليهم المرض إلى درجة الخطورة، لا يوجد الكثير من حيث رعاية الحالات الحرجة. وقد وسع الدعم الدولي ووزارة الصحة مستشفى الأمراض المعدية في جوبا. وفي الأقاليم، جددت البعثة وجهزت مستشفيات في 10 ولايات. وتعمل المنظمات غير الحكومية على زيادة عدد موظفي تلك المرافق، غير أن هناك افتقار شـــديد إلى المعدات والخبرات. فنحن نفعل ما بوسعنا لتقديم رعاية محدودة للمرضى ذوي الحالات الحرجة الذين لم يكن لديهم أي شـــيء في الســـابق. ولكن الأهم من ذلك، صُـــممت التدابير للحد من خطر انتقال كوفيد-19 إلى المرافق الأخرى التي تعالج الأمراض الشائعة ولكنها مهلكة.

والتحدي الذي يواجه حفظة الســـلام والعاملين في مجال المســـاعدة الإنســـانية على حد ســـواء هو تحقيق التوازن بين الاضطلاع بالعمل الحاسم مع القيام بواجب الحرص على الحفاظ على سلامة موظفينا،

حتى يتمكنوا بدورهم من مواصلة أداء مهامهم. ويعني ذلك أن دوريات حفظ السلام – التي يجب أن تتفاعل مع السكان المحليين – تجرى حاليا على سبيل الأولوية في المناطق الحرجة حيث تتعرض الأرواح للخطر.

كما تزداد جهود شرطة الأمم المتحدة تركيزا. فقبل أسبوعين، طلب من شرطة الأمم المتحدة قمع شجار نشب بين شباب في موقع جوبا لحماية المدنيين. وتدخل العشرات من أفراد الشرطة الرواندية جسديا، وبذلك عرضوا أنفسهم وغيرهم لـــكوفيد-19. ولم تتمكن الوحدة الشريكة لهم من تقديم دعم لأنها كانت في حجر صحي إذ أن الفحوصات أظهرت أن بعض أفرادها أصيبوا بالمرض في عمليات سابقة.

فنحن نطلب من موظفينا المخاطرة من خلال أداء عملهم، ولكن علينا واجب ضمان أنهم مجهزون تجهيزا جيدا وأن المخاطر التي يتعرضـــون لها لا بد منها. وإذا لم نكفل هذا، فقد نفقد قدراتنا التشـــغيلية وربما أرواحا.

وقد اتخذت بعض الخطوات المشـــجعة، عقب الإحاطة الاي قدمتها في آذار/مارس (انظر S/PV.8741)، صوب تحقيق السلام – وهي تشكيل الحكومة الانتقالية وتعيين نواب للرئيس ومجلس وزراء مشترك وجمع القوات في مواقع التدريب من أجل إعادة التوحيد. وذلك أمر إيجابي، لا سيما إذا قارناه بما قبل أقل من عام، عندما بدا أن تشكيل الحكومة الانتقالية موضع شك وعودة رياك مشار إلى جوبا غير مؤكدة.

وانتهت، في الأسبوع الماضي، مواجهة استمرت أربعة أشهر بين الأحزاب بشأن توزيع الولايات. ولم تتم بعد تسمية حكام الولايات، ولكن يجب أن تتولى النساء ثلاثة مناصب على الأقل. وهذه التعيينات حاسمة لملء فراغ في السلطة. وقد تسبب المأزق السياسي، علاوة على الإغلاق بسبب كوفيد-19، في تصاعد النزاع، مع تضاعف حوادث العنف إلى أربعة أضعاف في غضون عامين.

فقد قتل مئات المدنيين واختطفت نســـاء وأطفال وســـرقت ممتلكات أو دمرت وشُـــرد أكثر من 60 000 شـــخص في جونقلي والوحدة والبحيرات وواراب وغرب الاســـتوائية. ولم يعد من الممكن حصـــر تصنيف العنف بوصفه عنفا قبليا. فقد رُصد مقاتلون يرتدون زيا عسكريا، مما يشير إلى أن قوات نظامية قد تكون شاركت في النزاع، الأمر الذي يهدد بانهيار وقف إطلاق النار.

إن القيادة الوطنية الحقيقية كانت ستتصـرف بسـرعة وتتدخل لكبح النزاع. وبدلا من ذلك، سُـمح للعنف بأن يحدث ويســتخدم لإعادة ترتيب الســيطرة على المســتويين الوطني ودون الوطني. ولا تزال هذه الحلقة من الإفلات من العقاب تؤجج انتهاكات خطيرة لحقوق الإنســـان حيث تحمل المدنيون في وقت من الأوقات وطأة العنف.

وانعكســت التوترات كذلك في أعمال الشــغب التي وقعت فيما بين مختلف القبائل التي تعيش في مواقع لحماية المدنيين. واليوم، يواجه ســـكان هذه المواقع ترهيبا من أناس يعيشـــون إلى جانبهم أكثر من التهديدات الخارجية التي أنشئت من أجلها هذه المواقع.

ومن المفجع أن العنف المتصـــاعد أصـــاب أكثر الناس يأســـا بدرجة أكبر. فالناس في جونقلي يعيشون في ما يصفه برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأنه "مثلث المجاعة"، حيث اجتاحت الفيضانات في العام الماضي سبل عيش الناس.

وتبين إضافة جديدة لخطة الاستجابة الإنسانية التدهور المصحوب بارتفاع في أسعار المواد الغذائية نتيجة لتأخيرات النقل المتصلة بكوفيد-19. وسيحتاج نحو 7.4 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية، بزيادة 1.6 مليون شخص، بمن فيهم العديد من فقراء الحضر الذين لم يعتمدوا في السابق على المعونة. وقد أعلن الفريق القطري للعمل الإنساني – في الأسبوع الماضي – عن إضافة قدرها 390 مليون دولار إلى خطته الأصلية للاستجابة للاحتياجات الإضافية.

وربما كان تقريري اليوم أكثر قتامة لولا الاتفاق الذي توصلت إليه مؤخرا الأطراف بشأن توزيع الولايات. غير أن عملية السلام تتعثر. وتتطلب طاقة متجددة وإعادة الترتيب.

وأود أن أعرض علي المجلس ثلاثة استنتاجات رئيسية.

أولا، ما المطلوب من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية؟ إن حكومة الوحدة، بحكم تعريفها، تتخذ القرارات بشكل تعاوني – سواء على مستوى الرئاسة أو مجلس الوزراء. وطريقة العمل هذه يجب أن تصبح عادة وليس استثناء. وتعمل حكومة الوحدة على تحقيق المصالح الفضلى لجميع أبناء شعبها، بغض النظر عن الهوية العرقية، وينبغي لها أن تعمل بشكل جماعي وسريع للحد من النزاع في الولايات. وفي إطار حكومة الوحدة، تتفاوض الأطراف بشأن مواقفها ولكن القرارات الهامة، مثل الدستور، تظل متماشية مع اتفاق السلام. ويجب إيجاد حلول جماعية للمضي قدما في الترتيبات الأمنية الانتقالية لثني الجنود عن مغادرة مواقعهم بسبب انعدام الغذاء والإمدادات.

ثانيا، إننا نقر بأن الشركاء الإقليميين وضامني السلام يواجهون التحديات في مكافحة كوفيد-19، ولكن من الحيوي أن يظل الضامنون والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية منخرطين بنشاط في الحفاظ على الزخم في عملية السلام.

ثالثاً، إن وباء كوفيد-19 سيضرب بقوة، ولكن ليس بالطريقة التي نتوقعها. ومن المؤكد أن الناس سيموتون بسبب الفيروس، مثلما يقع في أي مكان آخر في العالم. غير أن التهديد الحقيقي الذي يتعرض له أبناء شعب جنوب السودان هو انهيار النظام الصحي الهش أصلا. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إزهاق أرواح كثيرة أخرى – وهي مأساة يمكن تفاديها .

وأخيرا، أود أن أختتم كلمتي برسالة من الأمم المتحدة إلى الحكومة الانتقالية وأبناء شعب جنوب السودان: نحن هنا، ونقف بقوة إلى جانبهم في مواجهة حالة الطوارئ هذه الناجمة عن كوفيد-19. فالأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والجهات المانحة باقية هناك، ونعمل معا على إنقاذ الأرواح وإحداث الأثر. وبعملنا معا يمكننا التغلب على كوفيد-19 والنهوض بعملية السلام حتى يتمكن جنوب السودان من تحقيق السلام الدائم والازدهار الذي يستحقه.

المرفق الثاني

بيان المدير التنفيذي لمنظمة التمكين المجتمعي من أجل التقدم، إدموند ياكاني

أود أن أشكر وفد فرنسا على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم باسم منظمة التمكين المجتمعي من أجل التقدم، وهي عضو في منتدى المجتمع المدني لجنوب السودان، وهو ائتلاف يضم أكثر من 200 مجموعة تسعى إلى تعزيز السلام والحرية واحترام الكرامة الإنسانية. وقد وضعت توصياتنا بشأن أولويات حماية المدنيين في جنوب السودان مع شريكنا، مركز وقف إطلاق النار المعني بحقوق المدنيين، ووزعت على الوفود الأعضاء في مجلس الأمن.

وفي 22 شباط/فبراير، رحب شعب أبناء جنوب السودان بالأنباء المتعلقة بقيام الحكومة وجماعات المعارضة بتشكيل مجلس الحكومة المركزية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة. وفي 17 حزيران/يونيه، رحب أبناء شعب جنوب السودان بالأنباء المتعلقة بتوصل الحكومة وجماعات المعارضة، بعد تأخير طويلة أيضا، إلى اتفاق بشأن توزيع الولايات فيما بينها.

وندرك أن الإرادة السياسية لتنفيذ أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في الوقت المناسب غير موجودة، وهذه مسألة ينبغي للمجلس أن يعالجها.

وفي الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه، شهدنا قتالا مستمرا بين القوات الحكومية وقوات جبهة الإنقاذ الوطني في مناطق يي ولاينيا وموربو، مما أدى إلى تشريد المدنيين وما يتصل بذلك من انتهاكات، بما في ذلك نهب الممتلكات المدنية وجرائم العنف القائم على نوع الجنس مثل الاغتصاب. وهذه علامات تبعث على القلق، ويجب على مجلس الأمن أن يواصل الإصرار على احترام وقف إطلاق النار.

إن سلامنا هش. فقد انتهك مرارا اتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 والاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقع في 12 أيلول/سبتمبر 2018، لكن لم يُحاسب أحد على تلك الانتهاكات. كما أن إعلان روما الأخير، الذي وقعت عليه الحكومة وتحالف حركات المعارضة لجنوب السودان في 13 كانون الثاني/يناير، قد انتهك أيضا انتهاكا خطيرا في مناسبات متكررة، وتمتع المسؤولون عن هذه الانتهاكات بالإفلات التام من العقاب. وخلال هذه الانتهاكات، تعرض المدنيون للقتل والاختطاف والتعذيب والاغتصاب وأجبروا على الفرار من منازلهم.

بيد أن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني نادراً ما تسفر عن الملاحقة الجنائية في جنوب السودان. ونعتقد أنه يجب أن يكون هناك رادع فعال وموثوق لمنع تفشي الاغتصاب وعمليات القتل خارج نطاق القضاء وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية التي أصبحت من الأمور المعتادة في جنوب السودان. ونحث مجلس الأمن على الإصرار على الإنشاء الفوري للمحكمة المختلطة لجنوب السودان وهيئة التعويض وجبر الضرر، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز النظام القضائي الجنائي الوطني. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى دعم مواصلة التواصل مع الجماعات المسلحة والعمل معها حتى تحترم اتفاق السلام الذي وقعت عليه.

ولكي يتحقق السلام والاستقرار المستدامين في جنوب السودان، يجب أن تستمر الجهود لبناء الثقة بين الأطراف المسلحة بغية ضمان قدرتها على العمل معا بفعالية في نفس الحكومة من أجل تحقيق هدف مشترك.

إن الكثير من أعمال العنف فيما بين الطوائف في جنوب السودان ذات دوافع سياسية، وقد تصاعدت هذه الأعمال مؤخراً نتيجة للتنافس بين النخب على الموارد الطبيعية، ولكن أيضاً بسبب زيادة أعمال سرقة الماشية. وقد استفحلت الانقسامات بين المجموعات العرقية وصارت من العمق بحيث أصبح من الصعب علينا أحيانا أن نتعايش مع بعضنا البعض. وتدعم منظمتي مشاركة المجتمع المحلي في الحوار لحل الخلافات دون عنف. ونحث مجلس الأمن على الدعوة إلى زيادة الدعم لمبادرات بناء السلام المحلية وإلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح في الوقت المناسب، التي ينص عليها اتفاق السلام.

ونحث مجلس الأمن على المساعدة على ضمان ألا ينهار سلامنا مرة أخرى.

فالسلام يتطلب منا نحن أبناء جنوب السودان أن نكون صادقين مع أنفسنا. ويجب أن نكون أحرارا في التداول علنا ومناقشة التحديات التي نواجهها في مجال الحوكمة، بما في ذلك الفساد والإفلات من العقاب. وينص اتفاق السلام على أدوار محددة للمجتمع المدني وممثلي النساء والشباب في العديد من الهيئات التي يتوخاها. وسينضم هؤلاء الممثلون إلى الهيئات المكلفة بالتخطيط لإصلاحات القطاع الأمني ومراقبة وقف إطلاق النار وضمان إعادة الإعمار في الولايات المتضررة من النزاع ودفع التعويضات للمتضررين من العنف. لكن في سياق تُخرس فيه أصوات المنتقدين ويُحتجز تعسفاً نشطاء السلام وحقوق الإنسان، مثل موسى الاثنين، لن يتمكن أحد من المشاركة بفعالية في تلك الهيئات أو التعبير عن رأيه في ظل عدم تنفيذ أحكام اتفاق السلام. ونرجو من أعضاء المجلس مواصلة الدعوة إلى احترام حرية التعبير والإفراج عن المحتجزين تعسفاً.

نحث مجلس الأمن على الضغط على الأطراف لاستكمال تشكيل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية ومجلس الولايات وحكومات الولايات والحكومات المحلية في الوقت المناسب. وكفالة احترام جميع الأطراف لوقف إطلاق النار واحترامه، ودعم الإنشاء الفوري لمؤسسات العدالة الانتقالية المحددة في اتفاق السلام لعام 2018، وضمان إعطاء المجتمع الدولي الأولوية لإيصال المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني.

ونحث المجلس أيضا على دعم شروع الأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع رسميا تنفيذ خطة التنفيذ، وفقا للبيان المشترك الموقع المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن منع العنف الجنسي. ويجب اتخاذ تدابير فعالة لدعم حماية الحيز المدني عن طريق العمل النشط على تعزيز مشاركة المجتمع المدني المستقل في جنوب السودان في جميع جوانب الحوكمة والتنمية وبناء السلام، فضلا عن الضغط على حكومة جنوب السودان لاحترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ومن الأهمية بمكان أن يرفض المجتمع الدولي الاضطهاد غير المبرر للصحفيين والناشطين المدنيين.

وندعو المجلس إلى كفالة عمل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على تعزيز المساءلة وسيادة القانون من خلال تكثيف التعاون مع المجتمعات المحلية وتعزيز الحماية للأفراد والمجتمعات. ونحثه على الضغط على أعضاء المجتمع الدولي لتيسير قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي اتخذه في الاجتماع 917 عن طريق شبكة الإنترنت بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2020 بشأن الوضع في جنوب السودان لإجراء تقييم لاحتياجات السلام في هذا البلد.

وترد توصـياتنا بمزيد من التفصـيل في الوثيقة التي تشـاطرناها مع مجلس الأمن. ونحث المجلس على مواصـلة تعاونه مع المجتمع المدني ودعم السـلام في جنوب السـودان. ولم نتمكن من تحقيق ذلك إلا بدعم المجتمع الدولي، ونحن بحاجة إلى مساعدة المجلس لإحراز مزيد من التقدم.

المرفق الثالث

بيان السيد خوسيه سنغر وايسنغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

أشكر الممثل الخاص للأمين العام شيرر والسيد ياكاني على إحاطتيهما.

نود بداية أن نشيد بقرار الرئيس كير المتعلق بإنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وكذلك تعيين النائبين الأولين للرئيس، مشار وعبد الباقي، لرئاسة فرقة العمل هذه، مما يبين ما يمكن تحقيقه إذا ما أحرز تقدم في عملية السلام.

وفي حين أن هذا الإجراء وتمسك الأطراف بوقف إطلاق النار من بين التطورات المشجعة، فما زلنا نشعر بالقلق لعدم مواصلة تنفيذ اتفاق السلام، مما ترتب عنه عواقب وخيمة على السكان. ويحول هذا الجمود السياسي دون تشكيل المؤسسات الهامة، بما في ذلك تعيين قيادات الدولة المطلوبين لقيادة التصدي للجائحة على الصعيد المحلي. وخلال هذا الفراغ في السلطة يستمر تصاعد العنف القبلي ما أدى إلى وقوع إصابات وتشريد وإعاقة لعمل وكالات الإغاثة.

وفي مواجهة هذا التحدي يجب علينا أن نولي أقصى اهتمام للعنصر البشري في هذه الأزمة. وتتفاقم الأزمة الإنسانية في جنوب السودان نتيجة لشدة حالة الطوارئ التي سببتها جائحة كوفيد-19 ما يزيد من تهديدات الحالة الحرجة بالفعل. وهناك ما يزيد على 9 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الغذائية. وبسبب الارتفاع الحاد في حالات الإصابة بمرض فيروس كوفيد-19 أصبح جنوب السودان أحد البلدان التي تشهد زيادة أسرع للإصابات بالفيروس في العالم. وهذا وضع مثير للقلق الشديد حين لا يحصل 56 في المائة من السكان على خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

ومن مسببات القلق الأخرى استمرار مستويات العنف الجنسي. وتواجه النساء والفتيات في جنوب السودان أحد أعلى مستويات العنف في العالم، وأصبحت نسبة 80 في المائة منهن عرضة للخطر حتى قبل انتشار الجائحة. وهن يجبرن الآن على الحجر الصحي مع الذين اعتدوا عليهن وقد حرمن من الحصول على نظم الدعم اللازمة لهن.

وفي ذلك الصدد، نحث بقوة حكومة جنوب السودان على ضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك الامتثال للأحكام التي تحظر العنف الجنسي من قبل جميع الأطراف. ونحث بالقدر نفسه الحكومة على إنشاء محكمة مختصة بالنظر في الجرائم الجنسية والجنسانية لكي تواصل عمل المحكمة المختلطة لجنوب السودان، فضلا عن تقديم الدعم للضحايا.

ومن ناحية أخرى، نأمل في الوفاء بحصة 35 في المائة المخصصة للنساء. ويقل عدد النساء المعينات في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عن نسبة 25 في المائة.

وندرك أنه، وبسبب حالة الطوارئ الناجمة عن الجائحة، فقد تحول الاهتمام إلى التصدي لها. ولكن لا ينبغي أن تكون الاستجابة لهذا التحدي خصما على اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف على إعطاء الأولوية لمواصلة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ومواصلة مفاوضاتهما بحسن نية لتجنب حدوث أزمة كبرى مع ما يترتب عن ذلك من عواقب مدمرة على السكان.

وإذ يتصدى البلد لجائحة كوفيد-19 وغيرها من العوامل الدافعة للنزاع، لم يكن من المُلحّ بهذا القدر أبدا وضع حد للجمود السياسي وتهدئة العنف القبلي لإنهاء تركة المرض والجوع والانتهاكات والتشريد. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة دعم شعب جنوب السودان بالتعاون مع حكومته. وبالتالي، يجب تمكين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الوصول في الوقت المناسب ودون عوائق إلى العمليات والأنشطة الإنسانية. ونحث حكومة جنوب السودان على وضع حد لانتهاكات اتفاق مركز القوات وإنهاء القيود الكثيرة المفروضة على تنقل أفراد البعثة.

ومن الضروري توجيه الجهود نحو التوصل إلى اتفاق يشمل القيادة السودانية بصورة مباشرة ويمكّن من إيجاد أرضية مشتركة ويؤدي إلى حل توافقي معقول ومستدام. ونحن مدينون بذلك لشعب جنوب السودان.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص للأمين العام شيرر والسيد ياكاني على إحاطتيهما.

أولا، أود أن أرحب بالتسوية التي توصل إليها مؤخرا الرئيس كير والنائب الأول للرئيس مشار بشأن توزيع الولايات. فهي خطوة إيجابية وطال انتظارها منذ وقت طويل نحو مستقبل أفضل لجنوب السودان. وتدعو إستونيا جميع الأطراف إلى الحفاظ على هذا الزخم في مواصلة تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بالعدالة الانتقالية. ونأمل أن يساعد هذا الزخم على التعجيل بالتقدم المحرز في الترتيبات الأمنية الانتقالية.

ونشعر بالجزع من تزايد العنف القبلي، بما في ذلك استخدام الأسلحة والأساليب العسكرية. وينبغي لحكومة جنوب السودان بدء التحقيقات ومقاضاة الأفراد الذين تقع عليهم المسؤولية الرئيسية عن هذا العنف. وتبين لنا هذه الأفعال الشنعاء مرة أخرى أهمية الجزاءات وحظر الأسلحة في نطاق الإقليم.

وإذ تواصل إستونيا على المنوال نفسه، ترى أن من المهم تعيين حكام ليس لديهم سجل في انتهاكات حقوق الإنسان. وهذا يبعث بإشارة واضحة مفادها أن لا مكان لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الإدارة العامة لجنوب السودان. وهي وسيلة أيضا لإرسال رسالة إيجابية إلى سكان جنوب السودان تفيد بعدم مكافأة شن الهجمات ضد المدنيين.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في البلد. وقد ازداد الوضع سوءا بسبب الجائحة. ولا يحصل 56 في المائة من السكان على خدمات الرعاية الصحية الأولية. والأشخاص المشردون في المخيمات أو الأماكن الشبيهة بالمخيمات معرضون بشكل خاص للفيروس بسبب الاكتظاظ، وضعف فرص الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي ومحدودية خدمات الرعاية الصحية والخدمات ذات الصلة. وبالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي، هناك حوالي 2.4 مليون طفل خارج المدارس. وإنني أتفق في الرأي أن هذا كثير للتعامل معه، ولكن عندما تكون هناك إرادة، تكون هناك طريقة.

وندعو حكومة جنوب السودان إلى بذل قصارى جهدها لمساعدة مواطنيها. وهذا يتطلب الحفاظ على تدفق المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية، مع تزايد أثر الجائحة. إننا نعرف قدرات البلد؛ ولذلك، من الأهمية بمكان الإحاطة علما بجميع التدابير الاحترازية. أما بعد، ينبغي ألا تستخدم الجائحة كذريعة لعرقلة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أو لإبطاء تنفيذ اتفاق السلام. ومن المؤسف رؤية تزايد انتهاكات اتفاق مركز القوات. وعلاوة على ذلك، فإن عدم السماح برحلات الإجلاء الطبي أمر غير مقبول، حيث يخاطر حفظة السلام التابعون للبعثة بحياتهم لمساعدة الآخرين.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر أفراد البعثة والسيد ديفيد شيرر على عملهم خلال هذه الأوقات الصعبة. لقد قاموا بعمل هائل في دعم البلد والمدنيين.

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغين

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أيضا أن أشكر ديفيد شيرر وإدموند ياكاني على عرضيهما المستنيرين جدا. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط: جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، وزيادة العنف القبلي، والحاجة إلى مواصلة عملية السلام.

أولاً، إن عواقب جائحة "كوفيد-19" في جنوب السودان تثير بالغ القلق، ولا سيما بالنسبة لنظام صحي هش بالفعل، كما أبرز ديفيد شيرر. إن شعب جنوب السودان، الذي كان يعاني بالفعل من أزمة إنسانية خطيرة وعدم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، معرض للخطر بشكل خاص، كما نعلم جميعا.

ومع ذلك، يجب ألا تؤدي التدابير المتخذة لمكافحة COVID-19 إلى الحد من وصول المساعدات الإنسانية أو من حركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن انتهاكات اتفاق مركز القوات في الأشهر الأخيرة، فضلا عن الهجمات الأخيرة على العاملين في المجال الإنساني، لا يمكن التسامح معها. إن حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، التزام ينطبق على الجميع. كما ندعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة خطاب الكراهية، وندعو إلى وقف العنف ضد موظفي الأمم المتحدة.

ثانيا، إن زيادة العنف بين القبائل منذ بداية العام تثير القلق الشديد أيضا. يؤدي العنف القبلي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، ولا سيما من خلال دفع المشردين الجدد إلى الطرق. والعنف الجنسي والعنف ضد الأطفال لا يطاقان ويجب تقديم مرتكبيهما إلى العدالة. ومن شأن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، المنصوص عليه في الاتفاق بدعم من الاتحاد الأفريقي، أن يسهم في مكافحة الإفلات من العقاب والحد من مستوى العنف.

وفي هذا السياق، أود أن أثني على الجهود التي تبذلها البعثة لزيادة قدرتها على التحرك وانتشارها على أفضل وجه ممكن في مناطق النزاع هذه، ولا سيما من خلال القواعد المؤقتة. كما أن إجراءات منع نشوب النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية هي أيضا أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وأود أيضا أن أكرر أن نظام الجزاءات لا يزال أساسيا لمكافحة العنف والحد من انتشار الأسلحة وردع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

وأخيرا، تدعو فرنسا حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إلى عدم ادخار أي جهد من أجل تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. يجب أن تستمر عملية السلام، على الرغم من القيود الشديدة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا. ومن الملح التوصل إلى اتفاق بشأن توزيع مقاعد المحافظين. وكما نعلم، فإن عدم وجود سلطات على المستوى المحلي يُفضي إلى العنف بين القبائل. ويتوقع أيضا إحراز تقدم بشأن الترتيبات الأمنية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحرز عملية السلام هذه تقدما فيما يتعلق باحترام الحريات الأساسية، ولا سيما للصحفيين والمجتمع المدني. ويجب أيضا أن تشمل مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة. هذا شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن دعم وتقدير فرنســـا لجميع موظفي الأمم المتحدة، وكذلك لجميع العاملين في المجال الإنساني والطبي في جنوب السودان. وفي هذه الفترة الصعبة للغاية، فإن عملهم أكثر ضرورة وأكثر إثارة للإعجاب من أي وقت مضى.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

أود أن أنضـــم إلى أعضـــاء المجلس الآخرين في توجيه الشـــكر إلى مقدمي الإحاطتين، الممثل الخاص للأمين العام، شيرر والسيد ياكاني، على إحاطتيهما الثاقبتين.

تشيد إندونيسيا بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي أعيد تنشيطها وبالوقف الدائم لإطلاق النار في جنوب السودان. ونلاحظ التزام جميع الأطراف بمواصلة الحوار من أجل تحقيق سلام دائم.

غير أن إندونيســيا لا تزال تشــعر بالقلق إزاء عدة تطورات على الأرض، إذا ما تركت دون رادع، فإنها ستعرّض للخطر عملية السلام برمتها. وفي هذا السياق، نؤكد على المسائل التالية.

أولا، فيما يتعلق بالتخفيف من حدة آثار جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، فإن عمل الســـلطات الوطنية، الذي تعززه المســـاعدة الدولية الكافية، في مجال كبح جماح الجائحة وآثارها أمر بالغ الأهمية. ونثني على ما اتخذه الرئيس كير من إجراءات لإنشاء فرقة عمل وطنية للحد من انتشار كوفيد-19.

وفي حين أن تدابير القيود الصارمة المفروضة على السفر ضرورية، فإن وفدي يشعر بالقلق إزاء تأثير هذه القيود على حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعلى عملها.

ونحث حكومة جنوب السودان على تعزيز تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في التصدي لهذه الجائحة. وهذا أمر حيوي بصفة خاصة لتوفير المساعدة الإنسانية والطبية بصورة فعالة. ومن المؤكد أن هذا التعاون يجب أن يكفل أيضا سلامة وأمن وصحة جميع أفراد حفظ السلام وموظفي البعثة.

ثانيا، الحاجة إلى اســتجابة فورية للعنف القبلي. إن الزيادة الحادة في العنف القبلي، ولا ســيما في جونقلي، أمر يبعث على القلق الشديد. كما نشعر بالقلق إزاء نزوح أكثر من 36,000 شخص داخلياً بسبب هذه الاشتباكات في عام 2020 وحده.

وتؤكد إندونيســيا مرة أخرى على ضــرورة الاســتجابة الفعالة والفورية لهذا التهديد. وإذا تركت دون التصدي لها، فمن الممكن أن تؤدي إلى انتكاس التقدم الذي أحرز في عملية السلام. وعلينا أن نضمن عدم العودة إلى العنف في أي مكان في جنوب السودان.

وفي هذا الصدد، نشيد بالدور النشط الذي تضطلع به البعثة في الاستجابة للاشتباكات القبلية، بما في ذلك من خلال المشاركة المجتمعية وتيسير الحوار. ونتوقع أن تحترم جميع الأطراف على النحو الواجب حرية تنقل البعثة، لا سيما في مجال المشاركة المجتمعية وتيسير الحوار.

ثالثا، هناك حاجة إلى التعجيل بالعملية السياسية. وتشيد إندونيسيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه الأسبوع الماضي بشأن توزيع مناصب الحكام في 10 ولايات. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في عملية الســلام، ولا ســيما في إبرام الترتيبات الأمنية الانتقالية، على النحو المنصــوص عليه في الاتفاق المنشــط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ونشجع جميع الأطراف على مواصلة الحوار والتعجيل بالعملية السياسية. وبينما تؤمن إندونيسيا بالحوار الشامل الذي يستوعب جميع الأطراف، فإنها تعتقد أيضا أن الحالة الراهنة في جنوب السودان تتطلب

استجابة فورية وشاملة. وينبغي النظر باستمرار إلى أطراف الحل السلمي ذات الأولوية من خلال إجراءاتها الواضحة، مع دعم كاف ومستمر من المنطقة وكذلك من المجتمع الدولي.

وفي الختام، إن هذا في الواقع وقت حرج في مسيرة جنوب السودان نحو السلام. وينبغي لنا في المجلس أيضا أن نؤدي دورنا بفعالية لضمان ألا تؤدي التحديات في الميدان إلى عرقلة عملية السلام برمتها. وتبقى إندونيسيا ملتزمة بالعمل مع جنوب السودان لتمكين السلام الدائم لجميع سكانها.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

أود في البداية أن أهنئ الأمين العام على تقريره (S/2020/536)، الذي يصف بشكل واف التطورات الأخيرة في الحالة في جنوب السودان في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية، وكذلك التهديد الذي يشكله مرض فيروس كورونا على ديناميات السلام والأمن والاستقرار والتنمية الجارية في البلد.

كما نشكر السيد إدموند ياكاني، المدير التنفيذي لمنظمة ‘تمكين المجتمع من أجل التقدم’، على ما قدمه من عرض.

يود النيجر أيضا أن يثني على الحكومة والمعارضة في جنوب السودان لما أظهرتاه من حس بالمسؤولية بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وإن كان بصورة جزئية، ويحثهما على تقديم المزيد من التنازلات لجعل إنشاء تلك الحكومة فعالا، مع احترام حصة الـ 35 في المائة التي ستخصص للمرأة، وفقا للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

وعلاوة على ذلك، نرحب بإنشاء اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة، التي ستساعد بالتأكيد في تنفيذ الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام. ونرحب أيضا بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى لمكافحة مرض فيروس كورونا وإضافة ملحق لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، مع مراعاة التحديات المتعلقة بمرض كورونا.

ويأسف النيجر لعدم التنسيق على مستوى الدولة والخلاف بشأن مناصب حكام الولايات، ويعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية الحادة في البلد، التي تجعل المشردين، البالغ عددهم نحو 4 ملايين نسمة، عرضة لانتشار مرض كورونا. لقد أسهم انعدام التنسيق على المستوى المركزي إلى حد كبير في تدهور الحالة الأمنية وتفاقم العنف القبلي. كما أدى إلى زيادة الاشتباكات بين القوات الحكومية وبعض حركات المعارضة. وندعو الأطراف إلى ضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار.

وفي مواجهة الأثر الذي تركه مرض كورونا على شعب جنوب السودان وعلى ديناميات السلام والأمن والتنمية الجارية على حد سواء، يشاطر النيجر الأمين العام رأيه بأن ”حتمية التعجيل بتنفيذ السلام وتوطيده لم تكن قط بهذا الإلحاح“ (S/2020/536، الفقرة 110). وتحقيقا لهذه الغاية، نهيب بالأطراف بقوة جعل تنفيذ اتفاق السلام أولويتها الرئيسية في إرساء السلام الدائم بصفة خاصة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد بصفة عامة.

ويأمل وفد بلدي في أن يساعد تعيين الرئيس الدائم للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها على تعزيز آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو الأطراف إلى دعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تنفيذ ولايتها، حتى تتمكن من مواصلة تزويد السلطات بالمساعدة التقنية اللازمة لتعزيز آليات الرصد الوطنية ودعم تنفيذ اتفاق السلام بشكل فعال.

وفي ضوء كل ما تقدم، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق لموظفي البعثة، من مدنيين إلى أفراد نظاميين، برئاسة الممثل الخاص ديفيد شيرر، الذي أعاد بسرعة تحديد أولوياته، رغم التحديات التي يفرضها مرض كورونا، من أجل منع الجائحة والتخفيف من حدتها من خلال دعم الجهود الوطنية.

وفي الختام، يدعو النيجر شركاء جنوب السودان إلى دعم جهود بناء السلام والتنمية في البلد، التي قد تتعرض للخطر بسبب الجائحة.

المرفق الثامن

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديميتري بولياسنكي

نشكر ديفيد شيرر على آخر المستجدات. وتؤيد روسيا باستمرار أنشطة الخوذ الزرق في جنوب السودان، الذين يضطلعون بدور هام في تحقيق الاستقرار في البلد. كما استمعنا بعناية إلى إدموند ياكاني.

يواجه جنوب السودان تحديات لم يسبق لها مثيل في تاريخه. ونحن مقتنعون بأن مهمة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، هي تقديم الدعم اللازم إلى جنوب السودان خلال فترة تشكيل هذه الدولة الناشئة.

ونلاحظ أن أطراف النزاع تمكنت، على الرغم من كل الصعوبات، من إحراز تقدم كبير في عملية السلام. إن تشكيل هيئات إدارة جديدة والانتهاء من الفترة السابقة للانتقال يهيئ الظروف اللازمة لجنوب السودان للتقدم نحو الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية، والتسوية الناجحة للمهام الملحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يخدم مصالح أمة جنوب السودان بأسرها. ومن المهم أن تكون الأطراف مستعدة للتغلب على المنازعات عن طريق الحوار. ونتطلع إلى مواصلة تنفيذ الترتيبات الانتقالية حالما تتوفر الظروف اللازمة.

وتشجعنا المعلومات التي تفيد بأن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة قد توصلت إلى اتفاق بشأن توزيع مناصب حكام 10 ولايات. وهذا يفتح فرصة لتهدئة الحالة، ويزيل العقبات التي تعترض عملية السلام، ويهيئ الشروط المسبقة اللازمة لخفض مستوى التوترات القبلية.

ونثني على الانخفاض العام في مستوى العنف المسلح منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في عام 2018. يعود اللاجئون والمشردون داخليا من جنوب السودان تدريجيا إلى أماكن إقامتهم الدائمة. ونربط ذلك بتنفيذ تدابير بناء الثقة والاتصالات بين الأطراف المتناوئة في الميدان. ومن المهم أن تواصل تلك الأطراف احترام وقف إطلاق النار. ونحث السودانيين الجنوبيين على الالتزام الصارم بتلك الاتفاقات. ونشجع أيضا الأطراف غير الموقعة على الانضمام إلى عملية بناء الدولة.

لدى تقييم آخر الأنباء عن الاشتباكات القبلية، فإن جوبا كثيرا ما تتعرض للتقريع، فيما يتم في الغالب إغفال السياق الصعب موضوعيا للتطورات. إن جنوب السودان يعاني من الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا، التي لم تسلم منها حتى قيادة البلد. وتندلع أعمال العنف في جنوب السودان لأسباب مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة، ولكن الأمر الأهم في هذا السياق أنها لا تشكل تهديدا مباشرا بزعزعة الاستقرار على نطاق واسع. ولذلك، ندعو إلى تقليل الضغط على جوبا وتقديم المزيد من الدعم لشعب جنوب السودان خلال هذه الفترة الصعبة.

ونأمل أن تواصل المنظمات الإقليمية القيام بدور قيادي في مواكبة عملية السلام في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، وفقا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

في الختام، نود أن نؤكد أن التقدم المحرز في عملية السلام في جنوب السودان لم يكن بسبب الضغط الذي يشكله تشديد الجزاءات على البلد، ولا بسبب القيود الأحادية الجانب. وبدلا من ذلك، كان العامل الرئيسي هو إسهام الوسطاء الإقليميين. ومن ثم، نتوقع أن يبدأ المجلس قريبا، وفقا للقرار 2521 (2020)، إجراء استعراض شامل لنظام الجزاءات بغية تكييفه مع الحقائق على أرض الواقع.

المرفق التاسع

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كنغ

نود أن نشكر الممثل الخاص شيرر والسيد إدموند ياكاني على إحاطتيهما.

ونبدأ بالإعراب مجددا عن دعم سانت فنسنت وجزر غرينادين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وجهودها المستمرة لدعم عملية السلام.

صادف يوم أمس مرور خمسة أشهر بالضبط على تعهد قادة جنوب السودان بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة. ولا يزال هذا القرار الجدير بالثناء ضروريا لاستعادة السلام والاستقرار ولتحقيق التنمية المستدامة في جنوب السودان. ويؤكد وفد بلدي من جديد تضامنه مع جنوب السودان ويحث جميع الأطراف على التنفيذ الشامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ويشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/536) عن جنوب السودان إلى أوجه تقدم لافتة. بيد أنه يلزم التصدي لتحديات كبيرة متبقية، لا سيما الترتيبات الأمنية الانتقالية وحل مسألة مناصب حكام الولايات، فضلا عن إنشاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ووضع دستور دائم. ومما يشجع وفد بلدي التقارير التي تفيد بأن الأحزاب قد وافقت على ترشيح حكام الولايات، ونؤكد أهمية الوفاء بحصة الـ 35 في المائة للنساء في الحكومة، كما كان متوقعا في الاتفاق المنشط.

ويشكل الحفاظ على وقف إطلاق النار خطوة إيجابية وهو لا يزال أمرا حاسما لتهيئة مناخ من الأمن. غير أن ما أُبلغ عنه من تصاعد في النزاعات القبلية، فضلا عن الانتهاكات المرتكبة ضد الفئات الضعيفة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتهديدات التي يتعرض لها المشردون داخليا والتجنيد القسري للأطفال في النزاع المسلح، هي جميعا أمور تبعث على القلق. ووفد بلدي مقتنع اقتناعا راسخا بأن النزاعات القبلية لن تُحل ما لم تُعالج أسبابها الجذرية معالجة فعالة.

ونؤكد مجددا أيضا أهمية إنشاء مؤسسات قوية ودائمة لضمان سلامة المدنيين والحكم الرشيد. وفي هذا السياق، نعرب عن تأييدنا لدعوة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى وضع اللمسات الأخيرة على جميع الصكوك الضرورية لتفعيل المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية، التي ازدادت تفاقما جراء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما يصاحبه من تحديات اجتماعية واقتصادية. ونكرر دعوتنا إلى رفع أو تخفيف التدابير القسرية الانفرادية في ضوء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك التدابير المفروضة على جنوب السودان. فلنفعل كل ما في وسعنا لدفع جنوب السودان نحو السلام والتنمية المستدامين. وينبغي رفع الجزاءات الانفرادية لتمكين الحكومة من تلبية احتياجات الشعب.

وبالمثل، نتطلع إلى استعراض تدابير الجزاءات التي يفرضها المجلس، تمشيا مع القرار 2521 (2020)، في نهاية هذا العام. ونأمل أن يؤدي إحراز تقدم بشأن النقاط المرجعية الرئيسية إلى تيسير تخفيف هذه الجزاءات تدريجيا.

وفي الوقت الذي تعزز فيه البلدان في جميع أنحاء العالم جهودها لمكافحة الجائحة، تدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جنوب السودان. ونرحب بالدعم المالي المقدم حتى الآن لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، ولكننا نلاحظ أنها ممولة بنسبة 30 في المائة فقط. ومن

الضروري توفير موارد تقنية ومالية أكبر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تؤدي دورا في عملية السلام في جنوب السودان، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما نحث على تقديم دعم مالي أكبر لاستراتيجية التنمية الوطنية لجنوب السودان، وفقا لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ورؤية جنوب السودان لعام 2040.

ونرحب بتشكيل فرقة العمل الرفيعة المستوى للتصدي للجائحة ونشجع على تعزيز التعاون مع "المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها" ومنظمة الصحة العالمية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونؤكد كذلك أهمية تيسير وصول المساعدات الإنسانية للمساعدة في التخفيف من أثر الجائحة.

في الختام، ما زال وفد بلدي على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي وجنوب السودان لضمان سيادة السلام والاستقرار.

المرفق العاشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لكم على عقد هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر مقدمي الإحاطتين، السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، والسيد إدموند ياكاني، الناشط في مجال حقوق الإنسان والسلام، على إحاطتيهما الشاملتين والمفيدتين بشأن التطورات في جنوب السودان.

ونثني على السيد شيرر والسيد ياكاني وعلى أعضاء فريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على كل ما يقومون به من عمل للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان وسط ظروف صعبة، تفاقمت بفعل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

سأركز في بياني على العملية السياسية والحالة الإنسانية وعمليات البعثة.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، تود جنوب أفريقيا أن تواصل تشجيع جميع الأطراف على العمل في انسجام من أجل الوفاء بأحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ومن الواضح أن البيئة الحالية، الناشئة عن جائحة كوفيد-19، تمثل دينامية صعبة للجميع، لا سيما على صعيد التكيف مع الجائحة نفسها في ظل التحديات الرهيبة التي تعود إلى ما قبل تفشي المرض. وبالتالي، نحث الحكومة على التصرف بطريقة عملية وعلى أن تظل ثابتة في تصميمها على استخدام جميع الوسائل اللازمة لإنشاء الآليات واللجان المنصوص عليها في الاتفاق بشكل كامل.

وتستمر جنوب أفريقيا في التشديد على أهمية الاتفاق المنشط باعتباره الآلية الوحيدة التي يمكن أن تساعد على تهيئة بيئة مواتية للحوار البناء والعمليات الديمقراطية اللازمة للعمل من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين في جنوب السودان. ونشدد على أنه لا يمكن دفع البلد إلى الأمام وكفالة تمثيل جميع السكان إلا بالحوار السياسي الشامل الذي يدمج المرأة.

وتشجع جنوب أفريقيا الأطراف، علاوة على ذلك، على العمل معا لكسر الجمود بشأن توزيع مناصب حكام الولايات. ومن الأهمية بمكان كبح جماح الزيادة في أعمال العنف القبلي حتى لا تقوض التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية في جنوب السودان بشكل كبير. فقد مكّن الالتزام بوقف الأعمال العدائية من القيام بالكثير من العمل وأنقذ عددا كبيرا من الأرواح.

لقد اضطلعنا – كمجتمع دولي – بدور محوري في دعم جنوب السودان، وينبغي لنا أن نواصل القيام بذلك بطريقة موحدة، لا سيما بالنظر إلى الأثر الاقتصادي الذي خلفته جائحة كوفيد-19 والموارد المالية المحدودة جدا على تنفيذ الاتفاق المنشط.

وستواصل جنوب أفريقيا، من جانبها، الاضطلاع بدور رئيس في دعم عملية السلام في جنوب السودان من خلال جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس رامافوسا بصفته رئيس اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بجنوب السودان، وكذلك نائب الرئيس مابوزا بصفته مبعوث جنوب أفريقيا الخاص إلى جنوب السودان. فجهودنا موجهة نحو استكمال عمليات الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

أما بخصوص الحالة الإنسانية فإننا نشعر بالقلق، شأننا في ذلك شأن الكثيرين في المجلس، إزاء ما يحدثه كوفيد-19 من أثر في البلد، لا سيما على من يعيشون في مخيمات النازحين. إن الاحتياجات الآن

أكبر بكثير مما كانت عليه من قبل. وبالتالي، فإننا نحث الجهات المعنية الدولية على مواصلة الإسهام في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وبرامج والتنمية. وينبغي لها، بالإضافة إلى ذلك، أن تدعم الجهود الرامية إلى إعادة المشردين داخليا واللاجئين العائدين إلى وطنهم وإعادة توطينهم في جنوب السودان وإعادة بناء سبل عيش مجتمعاتهم. كما نحث الحكومة على أن تتيح للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة إمكانية الوصول من دون قيود إلى المناطق المعرضة للخطر.

وأخيرا، فيما يتعلق بعمليات البعثة، نود أن نشجع الحكومة على العمل مع البعثة بشكل وثيق لتدبير الاستجابات لجائحة كوفيد-19. فالبعثة تظل تشكل ركيزة دعم قوية لمساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها في مجال السلام والاستقرار. ونقدر التعاون القوي بين البعثة والمنطقة، ونشدد على أهمية ذلك التعاون.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أشكر الممثل الخاص، شيرر، والناشط، ياكاني، على إحاطتيهما.

إن انتشـــار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء جنوب الســـودان يهدد على نحو خطير بعكس المسار الإيجابي الذي سلكه البلد نحو تحقيق السلام الشامل والمستدام.

ونشـــدد على أن التخفيف الفعال من حدة جائحة كوفيد-19 في صـــميم الجهود المبذولة لحماية المدنيين، وهو أمر حاسم لتنفيذ الشروط الرئيسية المتبقية للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولا سيما عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وللنهوض بعملية السلام ككل.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة جنوب الســودان للتصــدي للجائحة، وبخاصــة تعيين فرقة عمل مكرســة. ونحث الشــركاء الدوليين على تقديم الدعم التقني والطبي اللازم الذي لا يزال، للأسـف، غير متوافر بما فيه الكفاية.

ونحث سلطات جنوب السودان على الالتزام بالحوكمة الكاملة والشاملة في جميع أنحاء البلد، وذلك للتمكين للتوعية الإنســانية الشــاملة في المجتمعات المحتاجة وكفالة حماية المدنيين واحترام حقوق الإنســان وتعزيز سيادة القانون.

ونشــيد بالمشــاركة المســتمرة والحاســمة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في التوســط بين الأطراف للتوصل إلى حلول ولكفالة تنفيذ اتفاق السلام.

ونرحب بمواصــلة البعثة تقديم المســاعدة وبناء القدرات التقنية فيما يتعلق بأنشــطتها الأساســية التي صدر بها تكليف ونؤيد استخدام مساعيها الحميدة لتعزيز عملية السلام.

ومن المهم أن تحافظ البعثة، في ضـــوء القيود المفروضـــة على عملياتها نتيجة للجائحة، على التواصــل مع الجمهور والتعاون المســتمر مع المجتمعات، وأن تســعى لإقامة حوار أوثق مع حكومة جنوب السودان وتعزز التنقل وتتخذ نهج الأثر الخفيف تجاه عملياتها.

إن تونس تؤمن إيمانا راســخا بأن جنوب الســودان بحاجة إلى دعم ومرونة دوليين كافيين، بما في ذلك من جانب المجلس، مع إيلاء الاعتبار الواجب للواقع الصارم لعملية الانتقال في جنوب السودان.

ونشدد على أن المشاركة المجدية للمجلس في جنوب السودان تتوقف على استعداده الحقيقي لرفع الجزاءات وقبول نقلة نوعية في ولاية الجزاءات. وينبغي النظر إلى تدابير الجزاءات باعتبارها أداة تعاونية، وليســت قســرية، لتعزيز الثقة بين الأطراف في جنوب الســودان والنهوض بالســلام والنمو الاقتصــادي المستدامين في البلد.

وأخيرا وليس آخرا، نشــدد على أهمية معالجة الأســباب الجذرية والعوامل الهيكلية للنزاع في جنوب الســـودان من أجل الحيلولة دون العودة إلى العنف والنزاع وكفالة الاحترام الكلي لحقوق الإنســـان وإرســـاء الأساس للسلام الشامل والتنمية المستدامة.

المرفق الثاني عشر

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكر الممثل الخاص، شيرر، والسيد ياكاني على إحاطتيهما اليوم. وكذلك أعرب عن امتنان المملكة المتحدة للعمل الذي ما برحت تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ظل ظروف صعبة للغاية.

لقد أشاد المجلس بالإجماع، في آذار/مارس، بالأطراف في جنوب السودان على إظهارها روحا قيادية. وقد كان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة لحظة هامة في تاريخ جنوب السودان القصير ومنح شعب جنوب السودان أملا متجددا في مستقبل أكثر إشراقا.

غير أن العالم تغير في الأشهر الثلاثة الماضية. فقد أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) علينا جميعا. وجنوب السودان لا يختلف في ذلك. فقد أثر كوفيد-19 بالفعل على الحياة في جميع أنحاء جنوب السودان، من أعلى مستويات الحكومة إلى الرجال والنساء والأطفال العاديين. وقد تضررت البعثة كذلك، بما في ذلك بالوفاة المحزنة لأحد الموظفين المدنيين.

ومن المهم أن تسمح التدابير المتخذة للحد من انتشار الفيروس بمواصلة تقديم الخدمات المنقذة للحياة. ويساورنا قلق بالغ إزاء المخاطر التي يشكلها كوفيد-19 على أولئك الذين زاد التشريد القسري من ضعفهم، بمن فيهم من يعيشون في مواقع لحماية المدنيين. ونحن نشكر البعثة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان على جهودها للتخفيف من تلك المخاطر ونأمل في أن تبذل سلطات جنوب السودان كل جهد ممكن للعمل مع الشركاء على منع انتشار المرض وحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية وتمكين وصول المساعدات الإنسانية.

تسبب جائحة كوفيد-19 تهديدات واضحة لصحة وسلامة أفراد حفظ السلام. ونأمل أن تواصل الأمانة العامة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان ترتيبات الإجلاء الطبي وإجلاء جميع الأفراد كجزء من جهودها الرامية إلى ضمان تمكن البعثة من مواصلة تنفيذ ولايتها.

وتشعر المملكة المتحدة بقلق عميق من الزيادات الأخيرة في النزاعات العنيفة. ومنذ بداية العام، قُتل أو أصيب الآلاف من جنوب السودان في مئات من حوادث العنف الخطيرة المنفصلة، بما في ذلك في أيار/مايو في ولاية جونقلي. وألاحظ أن من بين القتلى في جونقلي ثلاثة من موظفي المنظمات غير الحكومية، ما يؤكد مرة أخرى التهديدات التي يواجهها موظفو المساعدة الإنسانية خلال أداء عملهم المنقذ للحياة في جنوب السودان.

وأدى العنف الناجم في ولاية الاستوائية عن انهيار وقف إطلاق النار إلى قتل وتشريد مئات آخرين. ووردت تقارير مروعة عن العنف الجنسي المنسوب إلى القوات من جميع الأطراف، التي لها دور حاسم بطبيعة الحال في الحد من هذه النزاعات والتخفيف من آثارها بطريقة ناجحة، بما في ذلك من خلال تيسير الحوار المجتمعي وتسيير الدوريات في المناطق المضطربة. وعلاوة على ذلك، تؤثر الجائحة حتما على قدرة البعثة على الاضطلاع بهذه المهام الحيوية.

ولذلك، فإن من الملح للغاية أن تعجل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة بتنفيذ اتفاق السلام حتى وإن اقتضى ذلك اتخاذ سلسلة من القرارات الصعبة. فقد أدى التأخير في تعيين حكام الولايات، على سبيل المثال، إلى حدوث فراغات في السلطة يمكن تجنبها، ما أدى إلى تفاقم التوترات الجهوية وزيادة العنف. وتحث المملكة المتحدة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على مضاعفة جهودها الرامية إلى إحراز تقدم في الترتيبات الأمنية الانتقالية وتعزيز رسائلها لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والتحريض على العنف، فضلا عن التصدي للإفلات من العقاب عن طريق تعزيز المساءلة عن الجرائم الجنسية والجنسانية.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بجنوب السودان. وقلت في آذار/مارس: "الآن يبدأ العمل الشاق". وبعد مرور ثلاثة أشهر، لا يزال هناك الكثير من ذلك العمل الشاق الذي يتعين القيام به. وكلما تأخرت الأطراف في ذلك كلما أصبح الأمر أكثر صعوبة. إن التنفيذ الكامل والفوري لاتفاق السلام من قبل القادة الذين يعملون معا في وحدة حقيقية مع جعل المصالح العليا لشعبهم محورا لعملهم لا يزال الأمل الأفضل لجنوب السودان وشعبه في هذه الأوقات الصعبة الاستثنائية.

المرفق الثالث عشر

بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر الممثل الخاص شيرر على إحاطته وقيادته الدؤوبة لدعم الاستقرار في جنوب السودان. ونود أيضا أن نشكر السيد ياكاني على التزامه الثابت بالدعوة إلى السلام في البلد. ونحن نقف جنبا إلى جنب معه ومع غيره من دعاة المجتمع المدني وهم يسعون جاهدين لتحقيق السلام والأمن الذي يستحقه شعب جنوب السودان بحق.

ويواجه شعب جنوب السودان تحديات هائلة بسبب العنف المتصاعد وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء تزايد العنف في ولاية جونقلي، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني الواسع الانتشار، الذي أودى بالفعل بحياة ما لا يقل عن 600 شخص هذا العام وأدى لاختطاف 150 امرأة وفتاة. ويهدد انتشار العنف إلى أجزاء أخرى من البلد بتقويض المكاسب التي تحققت في عملية السلام التي سعى مجلس الأمن إلى دعمها.

إن استمرار التأخير في عملية السلام أمر غير مقبول. وفي حين تم الاتفاق على الصيغة السياسية التي ستستخدم لتعيين حكام الولايات، ينبغي إجراء التعيينات الفعلية وتنفيذ الترتيبات الأمنية في وقت قريب كي تكون لها قيمة. وينبغي إعطاء الأولوية في كل هذا للمشاركة الفعالة للمرأة.

ويجب دعم البرامج الإنسانية القائمة والسماح باستمراريتها حتى في مواجهة التحديات الإضافية التي تفرضها الجائحة. وتدعم الولايات المتحدة جهود جنوب السودان الرامية إلى احتواء الجائحة، ولكن لا يمكننا قبول استخدام الحكومة للجائحة ذريعة للحد من حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. والأسوأ من ذلك منع جنوب السودان الرحلات الجوية الداخلية للإجلاء الطبي لموظفي البعثة. ويجب أن يتوقف هذا الآن. وبالنظر إلى هذه التحديات، فإننا نتطلع إلى سماع الكيفية التي تحمي بها الأمم المتحدة موظفيها الذين يصابون بمرض الفيروس. ويجب علينا كأعضاء في المجلس، ألا يغيب عن بالنا التقدم الهام الذي سعينا إلى إحرازه في جنوب السودان، مثل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ خطوات إضافية لتمكينها من العمل بشكل كامل، ولا يمكننا السماح بعد الآن بأي انتكاسات.

وللمضي قدما، ندعو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى تعيين رئيس دائم ومخوّل للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. كما أن القيادة السياسية الأفريقية ضرورية لدفع عملية السلام إلى الأمام وإنهاء العنف. وتلتزم الولايات المتحدة بالعمل عن كثب مع الحكومة الانتقالية وشركائها لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وضمان مستقبل أفضل لشعب جنوب السودان. بيد أننا نتوقع من قادة جنوب السودان أن يحكموا معا بوصفهم حكومة واحدة وأن يعملوا لأجل تحقيق المصلحة العليا لمواطنيهم.

وينبغي للحكومة الموحدة التي تعمل معا أن تتصدى فورا لنشوب العنف في أي مكان في البلد. وستنظر حكومة موحدة كهذه إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والأمم المتحدة بوصفهما شريكين هامين ليس في توفير السلامة والأمن لمواطنيها فحسب، بل أيضا في التصدي للأزمة التي سببتها الجائحة. ومن شأن الحكومة الموحدة أن تعترف بالدور الأساسي الذي يؤديه الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية في تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

ولكن للأســـف، ما تزال الحكومة الانتقالية غير موحدة. وندرك التحديات التي تفرضـــها جائحة كوفيد-19 ولكننا نرى أنها فرصـــة لتعزيز التعاون بين جميع الأطراف وأصـــحاب المصـــلحة في الحكومة الانتقالية.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاق الســـلام، مثلما نحن ملتزمون تجاه شـــعب جنوب السودان في هذا الوقت الأكثر صعوبة.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الثاقبة. ونؤيد تأييدا كاملا عمل الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأشكر أيضا السيد إدموند ياكاني على بيانه.

ترحب فييت نام ترحيبا حارا بالتطورات الإيجابية الأخيرة في جنوب السودان، ولا سيما إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. ومما يثير الإعجاب على وجه الخصوص تعيين امرأة بين خمسة نواب للرئيس و 9 وزيرات من بين 35 وزيرا. ونشيد بجهود الأطراف المعنية الرامية إلى مواصلة حل خلافاتها الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018.

ويسرنا أيضا أن نرى الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والأطراف الأخرى ذات الصلة، والتي تسهم في المناخ الإيجابي العام. وستواصل الهيئة، باعتبارها الجهة الوسيطة، القيام بدور حاسم خلال الفترة الانتقالية.

ونلاحظ التحديات المتزايدة التي تواجه عملية السلام بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وننوه بجهود الحكومة الانتقالية المنشّطة في التصدي للجائحة. وعلاوة على ذلك، يشجعنا كثيرا أن نرى استمرار التقيد بوقف إطلاق النار الدائم في معظم أنحاء البلد، كما جاء في آخر تقرير لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2020/536). وفي حين يحيط المجتمع الدولي علما بتعقد الحالة، ولا سيما مسألة العنف القبلي والتحديات الإنسانية، ينبغي له أن يعترف بالإنجازات الهامة التي حققتها الأطراف في جنوب السودان في الأشهر الأخيرة.

وفي ضوء الحالة الراهنة، أود أن أُبدي الملاحظات التالية: أولا، نؤكد مجددا أهمية تنفيذ الأطراف في جنوب السودان لاتفاق السلام لعام 2018 تنفيذا كاملا. وتدعو فييت نام الأطراف إلى حل المسائل المعلقة في الوقت المناسب، بروح من الثقة المتبادلة والتفاهم. وننوه بما ورد في التقارير الأخيرة عن التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة تنظيم الهيكل الاتحادي للبلد. وندعو الأطراف في جنوب السودان إلى ألا تدخر جهدا في الدفع قدما بالترتيبات الأمنية المشتركة في الأشهر المقبلة، لأن هذه العملية ضرورية للأداء الفعال للحكومة الانتقالية. ونأمل أيضا أن نرى مشاركة متزايدة للمرأة في العملية الانتقالية.

ثانيا، تؤكد فييت نام أهمية مواصلة احترام وقف إطلاق النار الدائم والامتناع عن أي أعمال قد تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق سلام مستدام. وهناك حاجة أيضا إلى اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة للتصدي للعنف القبلي المتزايد، ولا سيما أسبابه الجذرية. وفي هذا الصدد، سيظل دور البعثة في حماية المدنيين كبيرا.

ونود أن نشيد بجهود جميع أعضاء البعثة، ولا سيما حفظة السلام الإناث، في هذه الفترة الصعبة لجائحة كوفيد-19. وتمثل النساء الفييتناميات 16 في المائة من حفظة السلام التابعين لنا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولا يزلن يقمن بعمل ممتاز. ويواصل العاملون في مستشفانا الميداني من المستوى الثاني بذل قصارى جهدهم لتلبية احتياجات الناس. ومنذ بداية عام 2020، قدم المستشفى العلاج لحوالي 000 1 مريض ويشارك بنشاط في جهود البعثة لمكافحة كوفيد-19.

ثالثا، تشير فييت نام مع التقدير إلى التطورات الاقتصادية الإيجابية التي حدثت مؤخرا في جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، نعترف بالتحديات الإنسانية الحرجة في البلد، ولا سيما تلك الناجمة عن تأثير كوفيد-19 وعن الآثار السلبية المتزايدة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وندعو الحكومة الانتقالية والأطراف الأخرى في جنوب السودان إلى مواصلة بذل قصارى جهودها لتعزيز سبل العيش المستدامة لشعب جنوب السودان.

رابعا، نكرر موقفنا الثابت بأن الجزاءات أداة لا يستخدمها مجلس الأمن إلا بصورة مؤقتة ووفقا لكل حالة على حدة لتسهيل صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا تؤثر هذه التدابير سلبا على سبل عيش الناس أو على أداء الحكومة لوظائفها الأساسية أو التنمية المشروعة للبلد. وينبغي رفع هذه التدابير عند استيفاء الشروط المطلوبة. وفي هذا الصدد، ستواصل فييت نام العمل عن كثب مع الدول الأعضاء ذات الصلة في الأمم المتحدة ومع المنظمة نفسها والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي من أجل المضي قدما في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأطراف في جنوب السودان، مما ييسر إجراء استعراض منتصف المدة لنظام الجزاءات في نهاية هذا العام. وندعو أعضاء المجلس الآخرين إلى أن يفعلوا الشيء نفسه.

في الختام، تود فييت نام أن تؤكد من جديد دعمها لمساعي تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جنوب السودان.